الديمقراطية والدول الحديثة الاستقلال

جورج أبي صعب

« الديمقراطية نظام رديء ، الا اننا لا نعرف نظاما اصلح منه للحكم . »
– ونستون تشرشل

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، اخذت تتفجر حلقات سلسلة التحرر الكبرى في بلاد آسيا وافريقيا ، وظهر اتجاه مماثل لتحقيق استقلال حقيقي في كثير من دول امريكا اللاتينية. وتعتبر كل هذه الدول الحديثة العهد بالاستقلال مناطق متخلفة اقتصاديا . ولقد صاحب تحقيقها استقلالها بحثها عن الوسائل الكفيلة بتحقيق معدل كاف من التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستمرة والمتوازنة ، وكذلك عن الصيغ والاشكال السياسية التي تكفل لها القيام بالبناء الاجتماعي والاقتصادي وتحقيق الغايات المرجوة بسرعة وكفاية واستقرار .

ولقد كان من الطبيعي لهذه الدول الحديثة، وهي التي كانت تحكمها دول قوية مزدهرة ، ان تتجه بانظارها الى النظم السائدة في تلك الدول المستعمِرة لتحاكيها وتطبقها عسى ان تصل الى نفس النتيجة . ولم تكن عملية استعارة النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ظاهرة حديثة ، بل هي بدأت في عهد الاستعمار وبتشجيع منه ، وذلك لربط المستعمرات بالدول المستعمِرة اقتصاديا وفنيا وثقافيا ، ولتحويل المستعمرات الى نماذج على مستوى أدنى من الدول المستعمِرة ومكملات لها . بل ان بعض الدول المستعمِرة ادعت او اعتبرت ان هذه العملية هي مبرر للاستعمار ، على اساس ان لها رسالة تحضيرية في تلك المناطق المتخلفة . واستمرت عملية الاقتراض بعد الاستقلال على شكل اوسع لمواجهة حاجات الموقف الجديد . وقد اتخذت هذه الاستعارة في المجال السياسي صورة ادخال اشكال الديمقراطية السياسية المطبقة في الدولة المستعمِرة الى المنطقة المستعمَرة . وفي بعض الاحيان كان هذا التقبل شرطاً اساسيا لمنح الاستقلال .

على ان السنوات الاخيرة شاهدت الاطاحة بهـذه النظم المستعارة في كثير من الدول الحديثة العهد بالاستقلال ، اما بواسطة انقلابات عسكرية واما عن طريق اتجاه الحركات الوطنية الشعبية التي قادت معركة الاستقلال الى تصفية هذه النظم بشكل او بآخر . وقد سمى البعض هذه الظاهرة بازمة الديمقراطية في الدول الحديثة العهد بالاستقلال . فهل يعني انهيار هذه الاشكال المستعارة فشل الديمقراطية نهائيا في تلك الدول ؟ تشغل الاجابة على هذا السؤال بقية هذا المقـال ، وهي تقتضي بحث مفهوم الديمقراطية واسباب الازمـة وامكانيات معالجتها .

مفهوم الديمقراطية

الديمقراطية كنظام سياسي فكرة معروفة منذ القدم . على ان تطبيقها العملي بالاتجاه بنظام الحكم اتجاهـا جماهيريا متوسعا لم يقع الا منـذ فترة حديثـة نسبياً . ولعل اشهر وصف للديمقراطية هو تعريف ابراهام لنكولن لها بانها حكم الشعب بواسطة الشعب ولمصلحته . وهذا التعريف يمكن تحليله الى ثلاثة عناصر اولية :

١ ـ حكم الشعب : اي انها نظام يتخذ الشعب كله قاعدة له ، لا طبقة او فئـة معينة فحسب . ومقتضى هذا هو توافر رضى الشعب ، المتمثل في رأي اغلبيته ، عن نظام الحكم وافراد الحكام . ويعتبر الرضى من اهم مميزات النظام الديمقراطي .

٢ ـ بواسطة الشعب : اي ان مهام الحكم تزاولها اجهزة مردها الى الشعب مباشرة او بطريقة غير مباشرة ، وهذا هو عنصر المشاركة. وطبعالا يمكن تطبيق الديمقراطية المباشرة الا في مجتمعات ضيقة للغاية . ولكن المشاركة يمكن ان تزاول بطريق غير مباشر اي بالصورة النيابية عن طريق انتخاب دوري لمجالس ممثلة لافراد الشعب .

٣ ـ لمصلحة الشعب : الغاية من النظام الديمقراطي هي تحقيق مصلحة ورفاهية الشعب ككل . ويعتبر الرضى والمشاركة الضمانتين الضروريتين والكافيتين لتحقيق هذا الشرط ، باعتبـار ان الشعب ادرى بمصلحته ، وعلى اساس ان الرضى والمشاركة جعلا له الكلمة الاخيرة فيما تقوم به الاجهزة الحاكمة ، ان لم يكن مباشرة فعلى الاقل في الفترات الدورية التي يعطي فيها الشعب رأيه عن طريق الاقتراع العام .

هناك مجال ضمن هذه الحدود الواسعة لمفهوم الديمقراطية، لتفسيرات متباينة . ولقد كانت اولى صور الديمقراطية في العصر الحديث هي الديمقراطية السياسية . فلقد قامت الثورة الفرنسية مؤذنة بها . وكافحت البورجوازية الفرنسية في العصر الحديث لتطوير الاقتصاد والمجتمع عن طريق تحطيم العوائق التي تحول دون حرية الفرد ، وذلك بقصر مهام الدولة على حدّ ادنى هو حفظ الامن في الداخل والخارج ، واطلاق الحرية للافراد للقيام بما يشاؤون داخل هذه الحدود الرحيبة . ومن ذلك جاء تركيز الديمقراطية السياسية على الحريات العامة وخاصة حرية الرأي والتنظيم السياسي . وفسرت الديمقراطية بشكل اجرائي على انها حق الاقتراع العام، اي اعطاء صوت واحد للفرد الواحد . واصبح المهم هو قرار الاغلبية ، اي اصبح التركيز على عنصر المشاركة لا على الغاية . وادّى ذلك بالكثيرين الى القول بان الديمقراطية وسيلة وليست غاية ، بل وبانْ ليست لها غاية ، والى اعتبار الديمقراطية مجرد وسيلة لحسم النزاع والتصالح بين الاراء الكيفية المتعارضة وذلك بتطبيق مبدأ كمّيّ ، الا وهو مبدأ الاغلبية .

غير ان هذا المفهوم الضيق لمعنى الديمقراطية وجد منافسا قويا له في نظرية الديمقراطية الاجتماعية ، التي مهدت مزاولة الديمقراطية السياسية لظهورها . والديمقراطية الاجتماعية تركز على غاية الديمقراطية اي مصلحة الشعب . فهي تعتبر ان الحرية والمساواة السياسيتين لا تكونان بمجرد تقرير رخص نظرية للجميع لا يستطيع مزاولتها بالفعل الا فئات قليلة من الشعب ، لما لها من سلطات اجتماعية واقتصادية مستمدة من عوامل خارج النظام ، بل تكونان بتقرير حد ادنى من الحقوق الموضوعية لكل افراد الشعب توفر الضمان الاساسي لتحقيق المساواة في الفرص بين جميع المواطنين . ويترتب على ذلك عدم الاهتمام بالصيغ والاشكال ، بل بالغايات التي تهدف اليها . فجماهير الشعب الجاهلة المستَغلة لا تستطيع ان تحكم نفسها بالمعنى الصحيح . ولذلك فليس للديمقراطية معنى الا بقدر اقترانها باجراءات رفع المستوى الثقافي والاقتصادي لجماهير الشعب حتى تتمكن من المشاركة الفعلية في الحكم ، والا فان الاشكال الظاهرية للرضى والمشاركة تؤدي بالفعل الى تسلط فئة او طبقة مميّزة ، على حساب جماهير الشعب .

فمن وجهة نظر المجتمع ، تهتم الديمقراطية السياسية اساسا بالشكل والوسيلة ، اي بتوزيع وتحديد السلطة السياسية في المجتمع ، بامكانياتـــه وحدوده الحاضرة ؛ بينما تهتم الديمقراطية الاجتماعية بالغاية ، اي بتعبئة قوى المجتمع ككل لتحقيق اهدافه وتوسيع حدوده وامكانياته ، ولو كان ثمن ذلك اختلال توازن القوى السياسية داخل المجتمع .

ويزعم انصار كل من المذهبين انـه الوحيد الذي يمكن ان يطلق عليه اسم الديمقراطية وان الآخر يزيف استعمال الديمقراطية دون ان يحقق مضمونها . ولكن الواقع ان الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية متكاملتان وليستا متناقضتين . فهدف الديمقراطية هو منح كل مواطن اقصى حرية ممكنة في المجتمع كي يحقق امكانياته في ظل المساواة في الفرص . وعيب الديمقراطية السياسية الاساسي يكمن في تجاهلها للشروط المادية التي يجب توافرهـــا لتمكين الفرد من مزاولة هذه الحرية ، ولمدى سيطرة ونفوذ القوى الاقتصادية في المجتمع . والديمقراطية الاجتماعية، الى الحد الذي تعمل فيه على ازالة هذين العيبين ، تكمل الديمقراطية السياسية ، وان كان البعض يدعي ان ازالة هذين العيبين لا يمكن ان تتم مع اطلاق الحرية . والواقع ان الديمقراطية الحقيقية لا تأتي الا من جماعهما .

اسباب الازمـــة

عاصرت حركة التحرر الكبرى في آسيا وافريقيا آخر مراحل الصراع الذي ما زال قائماً بين اتجاهي النظام الديمقراطي . ولقد كانت كل النظم السياسية التي استعارتها الدول الحديثـــة بالاستقلال تمثل تيار الديمقراطية السائد في الدول المستعمِرة . وتمثلت ازمـــة الديمقراطية في الاطاحة بتلك الصيغ والاشكال المستعارة للديمقراطية السياسية .

ويؤدي بنا تحليل اسباب الفشل الى ارجاعها اما الى عوامل تاريخيـــة واما الى عوامل تتصل بالبنيان الداخلي لهذه الاشكال تقلل من كفايتها في تحقيق الغايات المرجوة منها . واهم هذه العوامل هي :

١ – عدم توافر جذور التقاليد الديمقراطية في المجتمعات التقليدية التي سادت هذه البلاد قبل الاستعمار واثناءه : من المعروف ان الديمقراطية في البلاد الغربية ، وخاصة في انكلترا ام الديمقراطيات ، كانت نماءً تاريخياً استغرق قروناً لتثبيت فكرة تحديد سلطة الحاكم وضمان حقوق الافراد بصيغ قانونية في مواجهته ولظهور معارضة منظمة ومستمرة في الميدان السياسي داخل المجالس النيابية التي كانت وسيلة تحديد سلطة الحاكم . والواقع ان السندالاساسي للديمقراطية هو موقف الافراد واتجاههم الفكري ازاءها . وهذا الموقف والاتجاه الفكري ينموان ببطء وفي ظروف اجتماعية معينة ، ويتكونان من عوامل عدة تترابط وتتكامل . واذا نظرنا الى المجتمعات التقليدية التي كانت تسود الدول الحديثة العهد بالاستقلال ، قبل الاستعمار وفي ظله ،وجدنا ان الاتجاه الذهني والمواقف الجزئية التي تتكون من جماعها الروح الديمقراطية كانت مفقودة الى حد كبير ، لعدم ملائمتها للنظام الاجتماعي السائد قبل الاستعمار ولا لمصالح الاستعمار واعوانـــه الداخليين فيما بعد . فلقد كانت هذه المجتمعات اما مجتمعات قبلية واما مجتمعات زراعية تخضع للحكم المطلق ، سواء كان حكم فرد او حكم طبقة اقطاعية . لذلك لم يكن هنالك مجال لتوافر عنصري الرضى والاشتراك . فالفرد كان يعتبر عنصرا سلبيا يتلقى اوامر الحاكم ، لا عنصراً ايجابياً يسهم في اقرار قواعد اجتماعية عامة يخضع لها ، ولكنه يحتمي بها كذلك في مواجهة السلطة العامة. وطبعا بانعدام عنصر المشاركة لم يكن هناك مجال لنشوء بيئة سياسية قائمة على فكرة حكومة الشعب وعلى وجود معارضة مقبولة داخل النظام نفسه . وان لم يكن هناك مجال للمعارضة داخل جهاز الحكم ، فان فرص النقد والمعارضة من خارج الجهاز وضمانها ، اي حرية الرأي ، تكون بالطبع ضئيلة ، ان لم تكن معدومة . وبذلك ينعدم الحوار داخل جهاز الحكم وبين الحاكم والشعب ، على اي مستوى من المستويات ، ويكون الحكم مجرد سيطرة .

ومن آثار مثل هذا النظام البدائي للحكم عدم الاستقرار والاستمرار . لان استمرار النظم الاجتماعية واستقرارها يقتضي وجود صمامات امن ، اي سبل داخل النظـــام نفسه يؤدي إعمالها الى تغير اشخاص الحكام وتخالفهم وكذلك الى تعديل النظام نفسه اذا اقتضت الظروف . وعدم توافر مثل هذه السبل يجعل الطريق الوحيد المفتوح لاحداث مثل هـــذه

التغييرات هو الثورة . والثورة قطع في التيار الاجتماعي وهدم لبنيانـــه السابق . واستقرار هذه المجتمعات في القديم يرجع الى الاتجاة العقلي الذي كان سائدا حينذاك من ربط طاعـة الحكام بالدين او بقواعد سلوك شبه دينية ومرعية الى اقصى حد . على ان هذا لم يمنع من حدوث الثورة من وقت لآخر . وعلى اي حال ، فمنذ ان بدأ الاتصال بالعالم الغربي ، سواء عن طريق التجارة او الاستعمار الذي لحقها ، ووجدت الافكار الحديثة طريقها الى النخبة من ابناء هذه البلاد ، زال هذا الاتجاه العقلي لديهم، وزال بزواله عامل الاستقرار الاساسي في المجتمع التقليدي دون ان يتوافر بديل له .

٢ ـ **اثر الاستعمار وحلفائه الداخليين** : كان من الطبيعي للمستعمِر ، حرصـــا على فرض وتأمين نفوذه ومصالحه ، ان يجعل من معارضته جريمـــة . وبذلك خرج النضال القومي في سبيل الاستقلال من نطاق العمل السياسي الديمقراطي داخل النظام الى كفاح للقضاء على النظام السياسي الذي ارســـاه الاستعمار . ولم يكن ذلك احسن مثل يمكن ان تضربه الدول الغربية التي تنتقد الآن النظم السائدة في الدول الحديثـــة العهد بالاستقلال ، لتقبل وحسن معاملة المعارضة ، حين كان لها زمام الامر في تلك البلاد .

على ان الاستعمار لا بد له ان يجد ركيزة داخلية يستند اليهـــا في تثبيت وضعه ونشر نفوذه في المناطق المستعمَرة . وهذه الركيزة تتخذ دائمـــاً شكل طبقة معينة ينمو نفوذها وتمتد مصالحها في ظل الاستعمار ، فتعمل على توطيده وحمايته حماية لنفسها معه . ولما كانت مصالح هذه الركيزة تتناقض حتما مع مصالح جماهير الشعب ، ان لم يكن لاي شيء آخر فلمساندتها الاستعمار ، فهي تحاول بمساعدته منع اي تيـــار ديمقراطي حقيقي من الانتشار . لان الاتجاه الديمقراطي الحقيقي الذي يمثل رأي ومصالح الاغلبية لا بد وان يطيح بهما معا . ولذلك فمهما قيل عن عمل المستعمر على ارساء قواعد جهاز حديث للدولة والحكم ، فلا بد له ، بحكم وضعه ، ان يزيف ذات الشعارات التي ينادي بها ويحملها لتبرير استعماره ، وان يسلم اداة الحكم الى الاقلية من ذوي المصالح المرتبطة به وببقائه ، على حساب الشعب .

٣ ـ **الثورة الاجتماعيـــة** : ظهرت الديمقراطية السياسية وازدهرت في حقبة تاريخية تمثلت في بروز الطبقة الوسطى (البورجوازية) التي عملت على توطيد هذه الديمقراطيـــة وصيانتها في ظل اقتصـــاد رأسمالي مرسل ، وذلك في مواجهة النظام الاجتماعي السابق ، الاقطاعي من الناحية السياسية والقبل ـ رأسمالي (المعتمد على الزراعة والصناعة الحرفية) من الناحيـــة الاقتصادية . على ان تطور هذا النظام نفسه ، واتساع الهـــوة بين الطبقات الاجتماعية فيـــه ، ادى الى ظهور المطالبة الشعبية بالديمقراطية الاجتماعيـــة التي تتخذ من المساواة شعارا لها ، والى ما حققته من مكاسب شعبية الى الآن .

اما الدول الحديثة العهد بالاستقلال فهي دول مختلفة اقتصاديا ، لا تبعد اقتصادياتهـــا كثيراً عن الاقتصاد القبل ـ رأسمالي الذي كان يسود اوربا في العهد الاقطاعي . وفي كثير منها لا يبعد النظام السياسي في جوهره ، ان لم يكن في شكله، عن النظام الاقطاعي . ولقد استغرق كفاحها في سبيل الاستقلال كل اهتمامها . وما ان حققت استقلالها حتى تبين لها انه مجرد ازالة عقبة في سبيل البنـــاء الاقتصادي والاجتماعي ، وان المشاكل التي لم تحل بعد اصعب بكثير من تحقيق الإستقلال . فهي تواجه مشكلتين اساسيتين : الاولى مشكلة فنيـة وهي الوصول الى ، وضمان استمرار ، معدل كاف للنمو الاقتصادي . اما الثانيـــة فهي مشكلة خلقية واجتماعية وهي اقرار العدالة الاجتماعية في المجتمع بتقرير وضمان حد ادنى من الحقوق المادية للمواطنين والاقتراب بقدر الامكان من تحقيق المساواة في الفرص . وبذلك تريد هذه الدول القفز من مرحلة ما قبل الرأسمالية الى مرحلة مـــا بعد الرأسماليـــة المرسلة في الميدان الاقتصادي ، اي تريد قفز المرحلة الاقتصاديـة والاجتماعيـــة في تطور المجتمع التي صاحبت الديمقراطية السياسيةفي الدول الغربية . ولذلك فان اطار الديمقراطية السياسية لا يتناسب كثيراً مع التغيير المراد في العلاقات الاجتماعية في تلك الدول .

ومن خلال هذا العامل التاريخي تظهر مشكلة فنية الا وهي كيفية ضمان تمثيل حقيقي لكل طبقات الشعب على المستوى السياسي : اي مشكلة المساواة الشكلية والمساواة الحقيقية . ففي ظل النظام القديم القبلي او الاقطاعي وفي ظل الاستعمار كانت السلطة مركزة في أيـــد قليلة. وحتى حينما وجدت ديمقراطية سياسية شكلية ،فان تركز القوى الاقتصادية والاجتماعية في يد فئة صغيرة كان يؤدي دائماً الى سيطرتها على الحكم . فاطلاق الحرية للقوى الضعيفة في المجتمع الواحد لا بد وان يؤدي الى سيطرة القوي على الضعيف . فلذلك فمن اهم مشاكل

الدول الحديثة العهد بالاستقلال ايجـــاد الوسيلة التي بهـــا تتمكن جماهير الشعب التي تكون اغلبية ، من المشاركة في توجيه مجرى الامور العامة بما يتناسب مع اهميتها العددية . والواقع انه في كثير من الحالات ، لا سبيل الى تصحيح الوضع واعادته الى حالة اقرب الى تحقيق المساواة الفعلية الا بالثورة . فحسب النظام القائم ، الشرعية في يد الطبقات ذات المصالح المترسخة. ومن الصعب اقناعها بالتنازل عن امتيازاتها تحت ضغط جماهير الشعب ما دامت حسب النظام والقانون السائدين لم تتعد حقوقها . فلذلك فان الحل الوحيد في هذه الحالة هو القضاء على النظام نفسه لازالة الشرعية التي تحلل هذه الحقوق . ويترتب على ذلك ان الكثير من هذه الثورات التي تقضي على نظـــام ديمقراطي الشكل ، والتي تقع تحت طائلة النقد لهذا السبب ، هي في الواقع اكثر ديمقراطية بكثير من النظم التي قضت عليها ، سواء من حيث عنصر الرضى او عنصر الغاية (مصلحة الشعب) . اما من حيث عنصر المشاركة ، فجماهير الشعب لم تكن تساهم فعلا في الحكم في العهود السابقة ، وهي قد لا تساهم كثيراً في الحكم في ظل العهد الثوري ولكنها تعتبر الحكام الثوريين اكثر تمثيلا لهـــا ، ما داموا قد نبعوا منها واستهدفوا مصلحتها ، من الحكام السابقين ذوي المصالح المتعارضة بالضرورة مع مصالح الجماهير. ولكن المشكلة هي اننا لم نصل بعد الى الصيغة التي تضمن تمثيل الاغلبية تمثيلا فعّالا في المجتمعات التي يسودها الجهل والفقر ، والتي تعـــاني من فروق اجتماعيـــة شاسعة .

٤ ــ **عامل الكفاية في الادارة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية** : سبق ان ذكرنا ان الدول الحديثة العهد بالاستقلال تواجه مشكلتين اساسيتين عاجلتين : الاولى هي تحقيق معدل كاف من النمو الاقتصادي والثانية هي تقرير حد ادنى من العدالة الاجتماعية . وهي في هذا المجال في سباق مع الزمن لتعوض عن فرص السنين الضائعة في ظل الاستعمار وقبله وكي تخفف من ضغط تزايد السكان الذي يقلل ان لم ينف تماما اثر الاجراءات المتخذة . ولذلك فـــان السرعة والكفاية عاملان اساسيان في اختيـــار النظم الاجتماعيـــة والاقتصادية والسياسية . ومن وجهة النظر هذه، نجد ان الاشكال والصيغ المعروفة للديمقراطية السياسية محل نقد متعدد الوجوه . فهي اولا نظم بطيئة جدا لاتخاذ القرارات الاجتماعية . فمشروع القانون يمر على مجلسين نيابيين ثم على رئيس الدولة ، وقد يتعطل من دورة لدورة وقد

يحتاج الى عدة قراءات والى اغلبيات مختلفة حسب الظروف . كل ذلك لمجرد اقراره ؛ وبعد ذلك يأتي دور التنفيذ .

ويؤخذ على هذه الاشكال التقليدية للديمقراطية ثانياً انها ، وهي في مجال حالة ضرورة تحتاج الى تعبئة اجتماعية شاملة ، تقوم بدور عامل تفرقة . فتعدد الهيئات والاساليب البرلمانية يؤدي الى بلورة الخرافات والزيادة من حدتها في الكثير من الاحيان . ويؤخذ عليها ثالثاً انها تقف حائلا دون التخطيط الطويل المدى الضروري للتنمية الاقتصادية ، خاصة في مراحلها الاولى . فالمجالس النيابية ورئيس الحكومة ذوو المدة المحدودة يجب ان يعملوا في حدود هذه المدة ، ومن الصعب عليهم ان يتخطوها دون قلقلة النظام والتعدي على اختصاصات خلفائهم .

واخيراً يؤخذ على هذه الصيغ التقليدية قصورها عن متابعة تطور دور الدولة في المجتمع . فهي قد نشأت حين كان دور الدولة يقتصر على حفظ الامن الداخلي والخارجي ، ولذلك فان وسائل الرقابة البرلمانية كانت وسائل سياسية بحت لا تحتاج مزاولتها الى خبرة خاصة . اما الآن ، وقد تعددت اوجه نشاط الدولة وتشعبت ، فلقد زادت اهمية الخبرة واصبح من الصعب للغاية تثبيت الرقابة الشعبية عن طريق المجالس النيابية على مختلف وجوه نشاط الدولة . وتتضخم هذه المشكلة في الدول المتخلفة اقتصاديا بحيث تضطر الحكومة ، على الاقل في المرحلة الاولى ، الى القيام بعملية الدفع الاولي للاقتصاد القومي ، فيمتد نشاطها الى كل مجالات الاقتصاد ، وتصبح مشكلة تنسيق الجهاز الحكومي ، ومن باب اولى مشكلة الاشراف الشعبي عليه ، عويصة للغاية .

٥ ــ **القوى المنافسة والمهددة للديمقراطية** : يذكر سردار بانيكار في كتاب « الدول الآسيوية ــ الافريقية ومشكلاتها » قوتين تنافسان البرلمان كمركز للثقل السياسي في هذه الدول ، ألا وهما البيروقراطية والجيش .

اما البيروقراطية ، اي الجهاز الاداري للدولة ، فهي غالباً من النظم التي ادخلها او توسع فيها واعاد تنظيمها الاستعمار لادخال درجة من الجدة في الجهاز الحكومي للمستعمَرة تمكنه من ادارته والسيطرة عليه بسهولة وكفاية ، وكذلك لخلق طبقة ترتبط مصالحها به ، وان لم يكن الامر بالضرورة كذلك . والواقع ان ظهور البيروقراطية وازدهارها في ظل

الاستعمار يؤدي الى اتخاذها طابعاً مستقلا في اتجاه المجتمع والجهاز السياسي الوطني وطابعا مترفعا في اتجاه الجمهور ، خاصة وانه في اغلب الاحيان كان يشغل المناصب الرئيسية فيها رؤساء من مواطني الدولة المستعمرة . وهي تشعر بتململ وعدم استقرار في الفترة الاولى من عهد الاستقلال ، اولا لان توسع نشاط الدولة يدفع بها الى مجالات جديدة ليست معتادة عليها ، وثانيا لان الحكم الوطني يضعها تحت رقابته السياسية ، مما يتنافى مع طابع السلطة المستقل والمترفع الذي اعتادت عليه في ظل الاستعمار . ولذلك فهي تحاول الاستئثار بالكثير من السلطة الحقيقية عن طريق توسيع نشاط الدولة الذي تقوم به ، واخراجه في نفس الوقت من نطاق الرقابة السياسية ، او على الاقل تضييق نطاقها الى حد بعيد . هذا هو خطر السيطرة البيروقراطية وظهور طبقة جديدة مسيطرة فيها ، بل وقد تكون مستغلة كذلك .

اما المنافس الثاني للبرلمان كمركز للثقل السياسي في الدول الحديثة العهد بالاستقلال فهو الجيش ، فحيث تكون الديمقراطية مجرد شكل ، بحيث لا تعبر اجهزة الدولة عن الرغبات والمصالح الحقيقية لجماهير الشعب ، ينتقل مركز الثقل الى الجيش باعتباره مؤسسة قومية ممثلة لمختلف الطبقات ومنظمة الى اقصى حد ممكن تحقيقه في هذه البلاد . فأصحاب المصالح الحقيقية القائمون بالامر ،والمستفيدون من النظام القديم، يلجأون الى كل وسيلة للدفاع عن مصالحهم وتحقيق مراكزهم ، ويستخدمون في ذلك جهاز الدولة الذي يسيطرون عليه ، مهما كان شكله الخارجي . وهم يستخدمون الشرعية الشكلية التي في صالحهم لمقاومة اي حركة تهدف الى تغيير الهيكل الاجتماعي القديم ، وتعديل ميزان القوى الاجتماعية لتطوير المجتمع وتحقيق قدر أوفى من المساواة . والسبيل الوحيد لتغيير هذا الوضع هو العمل الثوري . على انه لما لم يكن لجماهير الشعب في ظل النظام القديم التنظيمات الفعالة التي تمكنها من القيام بالعمل الثوري ، فان الجماعة الوحيدة الممثلة لمختلف الطبقات والقادرة على العمل الثوري في دوره الهادم السلبي هي الجيش .

وكما سبق ان ذكرنا ، فان الجيش الذي يقضي على نظام قديم قد يكون اكثر قبولا وتمثيلاً لمصالح الشعب من النظام السابق الذي قد يكون ديمقراطي الشكل ولكنه في الواقع يخدم مصالح طبقة معينة . ولكن المشكلة تتركز في تحقيق عنصر الاشتراك . وعنصر

الاشتراك معدوم فعلاً في الحالين ، ولو كان مقرراً نظرياً في ظل النظام القديم . ولكن الحكام الثوريين يعتبرون على اي حال اكثر تمثيلا لجماهير الشعب من الحكام السابقين . غير انه بدون عنصر الاشتراك لا يمكن القول بتوافر الديمقراطية مهما كانت نيات الحكام طيبة . فالاشتراك الشعبي في الحكم ليس مجرد شرط شكلي بل هو ضمان عدم انحراف الحكام وتمثيل مصالح الشعب ، لا بالمعنى العام المجرد فحسب ، بل وعند اتخاذ كل اجراء جزئي كذلك . فبدون رقابة لا ضمان . واهمية الاشتراك تظهر في دور البناء الاجتماعي ، الذي يلي هدم النظام القديم ، لاقامة نظام حديث مبني على الكفاية والعدل .

والواقع ان الكفاية هي الحجة الاساسية في صالح الثورات العسكرية . على ان ازالة نفوذ الطبقات المستغلة وارساء أسس التنمية الاقتصادية والكفاية الانتاجية وتقرير حد أدنى من الحقوق الاجتماعية للمواطنين وتحقيق قدر أوفر من المساواة في الفرص ، كلها اجراءات تستهدف في النهاية تخفيف اعباء الفرد في هذه المجتمعات من آثار قرون طويلة من الظلم والحيف وتمكينه من تحقيق امكانياته . واستهداف هذه الغاية يتطلب قبول الوسائل الاخرى اللازمة لتحقيقها . فالانسان لا يعيش بالخبز فقط ، وعملية تحويل اغلبية الشعب في بلد متخلف الى مواطنين ايجابيين مستنيرين لا تكون بمجرد تحسين احوالهم المعيشية وفرصهم المادية فحسب ، بل تقتضي كذلك تربية ثقافية وقومية ، ليشعر هؤلاء المواطنون بكرامتهم ومسؤوليتهم عن النهضة الاجتماعية والاقتصادية في مجتمعهم . ولا يكون ذلك الا بمعاملتهم على أساس من الكرامة والثقة وبتحميلهم بعض المسؤولية فعلا . ولا شك ان الكثير من الاخطاء لا بد وان تقع اذا اتخذ هذا السبيل ، ولكنها ثمن رخيص للوظيفة التعليمية التي تؤديها هذه الثقة وهذا الاشتراك .

وباختصار ، فان خطر الثورات العسكرية ، مع نفعها وضرورتها في بعض الاحيان ، يأتي من التركيز الشديد على الكفاية . والمنطق العسكري يقوم على أساس تحديد الهدف وعزله ثم تحقيقه بأقصى سرعة . ولكن المنطق الاجتماعي يقتضي النظر الى امور اخرى الى جانب الكفاية بالمعنى الضيق . فيجب اولا دراسة الوسيلة المحققة للهدف على ضوء مقارنتها ببديلاتها من حيث الكفاية والنفقة الاجتماعية ثم على ضوء الاهداف الاخرى لتجنب الوسائل التي وان كانت اكثر كفاية في تحقيق الهدف القريب ، فهي تتعارض مع الاهداف الاكثر أهمية ، وان كانت اكثر بعداً . ولذلك فان اقصر الطرق في المدى القصير ، القائم

على التوجيه والحسم من أعلى ، دونما ترك أي مجال لاشتراك المواطنين في اتخاذ القرارات والرقابة على تنفيذها ، قد لا يكون اقصرها في المدى الطويل ، لان البناء المادي سيتحقق ولكن البناء المعنوي للشعب ، بخلق مواطنـــين ايجابيين ومسؤولين من افراده ، لن يتم ما دامت الوظيفة التعليمية للاشتراك في المجهود الاجتماعي لم يتح لها مجال التأدية . وتأدية هذه الوظيفة تستلزم تحقق التنفيذ الحاسم السريع لمشاريع الاصلاح داخل اطار اجتماعي معين ، بحيث يساهم البناء المادي في تثبيت هذا الاطار الاجتماعي ، وبحيث يصبح هذا الاخير ، في مدى ليس في غاية البعد ، مقبولا من كل من الحكام والمحكومين ، يتقيدون به ويعملون في نطاقه .

امكانيات العلاج

هل يمكن على ضوء اوجه النقد السابق ذكرها والموجهة الى الاشكال والصيغ المعروفة للديمقراطية ، ايجاد اشكال وصيغ جديدة تتلافى هذه العيوب وفي نفس الوقت تضمن تحقيق قدر أوفى من الديمقراطية مما هو عليه الحال الآن في كثير من الدول الحديثة العهد بالاستقلال ؟ وبكلمـــة اخرى هل يمكن التوفيق بين مقتضيات الديمقراطية السياســـة والديمقراطية الاجتماعية بحيث يقام نظام سياسي ديمقراطي يجمع بين الكفاية من جهة والمشاركة والرقابة الشعبيتين من جهة اخرى ، في حدود الاهداف المتفق عليها ، دون ان يؤدي ذلك الى تفرقة او عطلة ؟ قبل محاولة الاجابة على هذا السؤال يجب تقرير حقيقـــة هامة ألا وهي انه حيث يوجد فراغ تنظيمي في الحياة السياسية ، لا يمكن تطلّب حلول مثلى مباشرة ، بل كل ما يمكن تطلّبه هو تقرير وتثبيت اتجاه نحو الحلول المثلى ، والاخذ بالاجراءات العملية التي يؤدي جماعها في النهاية الى مواقف اقرب الى الحلول المثلى .

ولتقرير اتجاه ديمقراطي حقيقي يمكن ، بل يجب ، ان تتخـــذ اجراءات عملية على كل المستويات . فأولا يجب وضع الاساس اللازم لتحويل الاغلبية العظمى من افراد المجتمع الى مواطنين ايجابيين . وهذا يكون باتخاذ الاجراءات اللازمة لتحقيق الديمقراطية الاجتماعية، وهي اجراءات التنمية الاقتصادية لخلق قاعدة اقتصادية قادرة على تحمّل مجتمع حديث ،

وضمان حدّ ادنى من سبل العيش للمواطنين، ومحاولة الاقتراب من المساواة في الفرص بقدر الامكان وخاصة في مجال التعليم . فالتعليم هو الشرط الاساسي لخلق المواطن الايجابي الواعي والرأي العام القادر على مزاولة الاختيار والمشاركة والرقابة السياسية على جهاز الحكم .

على ان بناء القاعدة يستغرق وقتاً طويلا . ولا يمكن الانتظار حتى تتم كي يبدأ تشييد النظام السياسي فوقها . ولذلك يجب ان تتخذ خطوات اخرى ، الى جانب الخطوات التي تستهدف بناء القاعدة ، من شأنها تحسين الوضع والاقتراب من النظام الديمقراطي قدر الامكان ، مع مراعاة عدم تعارض هذه الاجراءات مع الكفاية اللازمة لبناء القاعدة . ولعل خير سبيل هو البدء بالتنظيم الديمقراطي على النطاق المحلي ، في القريةوالحي والمصنع، وذلك كي يرتبط الاختيار والمراقبة والمشاركة في ذهن المواطن العادي الذي نشأ قبل العهد الثوري ، والذي لم ينل نصيبه من العلم والتوعية ، بمصالحه اليومية الدارجة ، تلك المصالح التي يستطيع ان يراها ويتلمسها بنفسه ، والتي يشعر بأهميتها المباشرة بالنسبة اليه ، وبالتالي بضرورة مساهمتهفي اتخاذ ومراقبةوتنفيذ القرارات العامة الخاصة بها . لذلكفاناللامركزية هي خير مدرسة سياسية ، الى جانب دورها في الحد من اختصاصات الحاكم . فعن طريقها يمكن تدريب المواطنين على مزاولة حقوق المواطن السياسية وتفهم مغزاها وأثرها ، وبعد ذلك يسهل الانتقال به من دوره الايجابي الجديد الى النطاق القومي حيث تكون مساهمته متعلقة بمصالح أبعد بالنسبة اليه . وبالاضافة الى ذلك فان مساهمة المواطنين في الشؤون المحلية هي من خير الوسائل للتعبئة الاجتماعية اللازمة للتنمية الاقتصادية .

وعلى النطاق القومي كذلك ، هناك عدة اجراءات يمكن اتخاذها بحيث تقرب المجتمع من الديمقراطية دون ان تقلل من الكفاية . واول هذه الاجراءات هو تقرير وضمان حدّ معقول من الحقوق والحريات العامة في مواجهةجهاز الحكم والادارة . وتعتبر حرية الرأي أهم هذه الحقوق والحريات ، لانها ليست مجرد واحدة منها فحسب ، بل وضمانة بقيتها ايضاً . وقد يقال ان حرية الرأي قد تستخدم كأداة للهدم في فترة بناء ولخدمة المصالح الرجعية في المجتمع . ولكن يمكن الرد على ذلك بأنه يكفي تقرير حرية الرأي وضمانها في حدود الاهداف المتفق عليها . وفي هذه الحدود تقوم حرية الرأي بدور منفعي بحت .

وذلك لانه عن طريقها يمكن استعراض كل الوسائل المؤدية الى الاهداف المتفق عليها ، ونقدها وتقييمها على ضوء بديلاتها ونفقتها الاجتماعية . وقد يقال كذلك ان حرية الرأي ترف لا تزاوله الا قلّة هي فئة المثقفين . ولكن الرد على هذا النقـــد سهل كذلك ، لان المثقفين وان كانوا قلة فانهـــم يوضحون اوجه الاختيار ومزاياها وعيوبها لجماهير الشعب وبذلك يمكنونها من مزاولة الاختيار على وجه أصح واكمل .

والى جانب حرية الرأي يجب كذلك ضمان حقوق الحريات العامة الاخرى للفرد ، كالحق في الحرية الشخصية في عدم التعرض له او القبض عليه من قبل السلطة العامة الا اذا وجهت اليه تهمة معينة ، تبعاً لاجراءات معينة لا بد وان تنتهي بمحاكمة علنية يكفل فيها حق التمثيل والدفاع ، وكذلك حقه في استخلاص حقوقه ومعاملاته من الادارة العامـــة باستخدام وسائل قضائية . والواقع ان ضمان هذه الحقوق والحريات العامة ليس عائقاً في سبيل الكفاية والتنفيذ السريع بل هو مشجع لها ، لان الفرد لا يمكن ان ينطلق ويساهم جدياً في عملية البناء الاجتماعي ان لم يكن يعرف تماماً حدود حقوقه وحرياته وسبل الدفاع عنها . وتاريخيّا نجد ان مجلس الدولة الفرنسي ، وهو الهيئة التي تكفل حقوق الافراد في مواجهة الادارة ، قد اتسع نشاطه وتوطدت اركانه في ظـــل حكم نابليون الثالث ، الذي أراد بذلك ان يخفف من الضغط الشعبي عليه نتيجة الغائه الديمقراطية السياسية ، مما يدل على ان الحقوق والحريات العامة يمكن تقريرها بمعزل عن شكل الديمقراطية السياسيـــة ودونما احراج كبير للحاكم القوي .

واخيراً ، بالنسبة للمجالس النيابية : فانها ، بالرغم من كونها محل نقد (سواء من حيث تمثيل اعضائها للطبقات المستغلة او من حيث دورها في بطء اتخـــاذ القرارات وكمسرح لخلق التفرقة) ، ضروريّة كوسيلة الاتصال الاساسية بين الحاكم والمحكوم . والذي يمكن قوله بالنسبة للدول الحديثة العهد بالاستقلال والتي تسعى الى تحقيق ثورتها اجتماعياً بخطى سريعة لا تتحمل الابطاء ، ان انشاء مجالس ذات اختصاصات محدودة ولكنها فعلية افضل من انشاء مجالس ذات اختصاصات شاملة باعتبارها مستودع السيادة الشعبية ولكنها في الواقع اختصاصات اسمية صورية . واهمية الاختصاصات الفعلية ، وان كانت مقصورة على بعض المسائل التي لا تتطلب لها العجلة ، هي في دورها التعليمي لتكوين الوعي السياسي

لدى النواب ولدى جماهير الشعب التي تنتخبهم وتراقب اعمالهم . فظهور القيادة الشعبية المسؤولة لا يكون الا بمزاولة المسؤولية ولو على نطاق ضيق .

كي تكون كل هذه الاجراءات مفيدة ، يجب طبعاً ان تكون مقصودة وفعلية . فالغرض منها هو تمكين المواطن من مزاولة حريته واختياره مزاولة فعلية ولو في حدود معينة . وهي غير مفيدة البتة اذا كانت تقرر حفظاً للشكل فحسب دون ان تكون مقصودة فعلا اذ انه في هذه الحالة لا داعي لبناء مثل هذه الواجهة ولا حتى واجهة كاملة ، بل الاوفر والاسرع في مثل هذه الظروف هو نبذ الديمقراطية صراحة ومزاولة الحكم المطلق دونما قناع . اما اذا كان الغرض هو بناء مجتمع جديد نتاجه الاول والاساسي هو المواطن الايجابي لا مجرد الطرق والمصانع ، واقامة نظام ديمقراطي حقيقي يمثل جماهير الشعب ويعمل لصالحها دون ان يقف عائقاً في سبيل التنمية الاقتصادية واجراءات تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة في الفرص ، فان تقرير الاجراءات الجزئية المقترحة بشكل فعال يحقق بعض هذا الغرض ويمكن ان ينشأ عنه في المستقبل الاطار السياسي المنشود الذي يقبله كل من الحكام والمحكومين بحيث يتقيدون به ويعملون في نطاقه .

والواقع ان البدء من فراغ في التنظيم السياسي في معظم الدول الحديثةالعهد بالاستقلال، سواء لان النظام الموجود لا تقبله الاغلبية ولا تشترك فيه او لقيام ثورة تستهدف تغيير هذا الوضع ، يجعل اعتناق التجربة الديمقراطية ونجاحها يتوقفان الى حد كبير على ارادة الحكام الثوريين . وتتوقف هذه الارادة طبعاً على مدى تقرير هؤلاء الحكام لكل الاعتبارات السابق ذكرها (وبوجه خاص ، أن اقصر الطرق قد يكون اطولها في المدى الطويل وانه لا بدّ لنجاح اية تجربة اجتماعية من التفاعل الشعبي بين القيادة والقاعدة ، وان الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية متكاملتان وليستا متناقضتين) ، وعلى مدى ادراكهم ان شعبيتهم كفيلة بأن توصلهم الى سلطاتهم نفسها في ظل نظام ديمقراطي ، وانه ليس من الضروري لهذه السلطات ان تقل كثيراً اذا اعتُنق اتجاه ديمقراطي متمثل في الاجراءات الجزئية المقترحة .

ولا شك انه من الخطورة بمكان الاعتماد ، في تقرير الاتجاه الديمقراطي في الدول الحديثة العهد بالاستقلال ، على مجرد التحديد الذاتي من جانب الحكام الثوريين . ولكن

الفراغ الابتدائي في التنظيم السياسي لا يترك وجهاً آخر للاختيار . ولعل الضمان الاساسي هو المنطق الداخلي للثورة نفسها . فاستمرار الدفع الثوري لا يكون بمجرد اعطاء الشعب المزيد من الحقوق المادية فحسب ، بل المزيد من المسؤولية في الحكم وعن الحكم كذلك . هذا التنازل التدريجي للشعب عن السلطة حتمي لاستمرار الطابع الثوري والتقدمي للنظام، والا فان المنطق الداخلي للثورة يدفع الحاكم الثوري الى اتخاذ خطوات تحميه من الضغط الشعبي المطالب بنصيبه من المشاركة ، وتكوّن هذه الخطوات اتجاهاً ارتدادياً من الناحية الثورية . وبذلك يواجه الحاكم الثوري الخيار بين تجميد النظام على حساب ثوريتـــه او استمراره في اتجاهه المحتوم نحو تعميق الثورة او اتســـاع الدور الذي يلعبه الشعب فيها . وكلما ازدادت الثورة عمقاً ، ازدادت حاجة الحاكم الثوري الى مساهمة الشعب ومساندته له ، حماية للثورة من اعدائها المتزايدين نتيجة هذا التعميق .